

# الاسلام العصري

الجزء الثالث



آية الله العظمى السيد رضا حسيني نسب





الإسلام العصري

وتطور الأحكام الإدارية والحكومية

## الإسلام العصري وتطور الأحكام الإدارية والحكومية

في كثير من كتب الفقه القديمة ، قسمت أبواب الفقه إلى قسمين على

النحو التالي:

أ- أبواب العبادات.

ب- أبواب المعاملات.

لكن الأفضل هو تقسيم مجموعة فصول الفقه الإسلامي التي تعتبر بمثابة

تعاليم الشريعة لتوجيه البشر و هدايته للوصول الى السعادة في الدنيا و

الآخرة إلى عدة أقسام على النحو التالي ، ومناقشة موقف كل قسم على

حدة.

1. الفصول العبادية والتربوية.

2. الفصول الاقتصادية.

3. الفصول الاجتماعية.

#### 4. الفصول الإدارية والحكومية.

مجموعة من الأحكام (مثل كتاب الصلاة ، وكتاب الصوم ، وكتاب الاعتكاف، وكتاب الحج ، وكتاب النذر ونحوها) الواردة في أبواب العبادة ، هي أحكام مهيأة لتهديب و تنمية النفس البشرية وازدهار المواهب الروحية للإنسان و التقرب الى الله تعالى ، من أجل الوصول الى عالم الملكوت.

و الفصول الاقتصادية (مثل كتاب البيع ، وكتاب الأجارة ، وكتاب المضاربة، وكتاب الرهن ، وما شابه ذلك) تبحث عن الحلال والحرام في مجال الاقتصاد من التجارة والصناعة والزراعة والخدمات.

و الفصول الاجتماعية (مثل كتاب النكاح ، وكتاب الطلاق ، وكتاب الارث ، ونحو ذلك) تشرح العلاقات الاجتماعية للمسلمين.

و أما الفصول الإدارية والحكومية (مثل: كتاب القضاء ، وكتاب الديات ، وكتاب القصاص ، وكتاب الزكاة ، وكتاب الخمس ، وكتاب الحدود ، وكتاب الوقف ، وكتاب الجهاد ، وما إلى ذلك) فهي تتضمن أحكاماً لإدارة شؤون المجتمع و قواعد نظام الحكومة.

أجزاء من الفئة الأولى ، مثل بعض جوانب صلاة الجمعة ، تأخذ أيضًا جانبًا حكوميًا و سياسيًا ؛ وأجزاء من الصنف الرابع ، مثل نية التقرب الى الله في الوقف والجهاد والزكاة والخمس ، لها أيضًا بُعد عبادي و تربوي. لكن الهيكل الرئيسي للمجموعة الأولى من الأحكام جاء من أجل تهذيب النفس وتطور الروح وازدهار المعنويات البشرية ؛ و أما شاكلة الفئة الرابعة (من الفصول الإدارية والحكومية) فهي مسؤولة عن إدارة شؤون المجتمع ونظام الحكم.

### ضرورة التطور في الأحكام الإدارية والحكومية

في ضوء التغيرات الكبيرة و التطورات المستمرة في المجتمعات البشرية بمرور الوقت ، و ظهور مدارس فكرية حكومية جديدة في مجرى التاريخ البشري ، و تطور هياكل حكم المجتمع ، و التوسع المذهل للمجتمع الإسلامي في عصرنا الراهن ، فان التطور في الأحكام الادارية و الحكومية في الشريعة ، ووفقا لمتطلبات الزمان و المكان و الظروف المتجددة ، هو أمر ضروري.

وكما ذكرنا سابقاً ، فإن أسس هذا التجدد موجودة في صميم الإسلام و في القواعد العامة الفقهية الاسلامية الأصلية ، ولا داعي لفرض أمر خارج عن الشريعة على ديننا المقدس ، من أجل الوصول الى التطور و التجدد.

إن إلقاء نظرة فاحصة على تاريخ الفقه الإسلامي يكشف أن حكام الإسلام الشرعيين ، مثل الرسول الكريم (ص) وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وغيرهم من كبار أئمة المسلمين ، قد أصدروا أوامر حكومية متجددة من وقت لآخر في فصول الأحكام الادارية و الحكومية من أبواب الفقه. و طوروا نبذة من مبادئ تلك الفئة من أحكام الشريعة بما يتناسب مع الزمان والمكان و الشرائط المستجدة.

### مثال:

فعلى سبيل المثال ، أمر الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في موارد تتعلق بها الزكاة أن تضاف الى تلك الموارد المنصوصة زكاة الخيول أيضاً.

نص الحديث على النحو التالي:

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ،  
 عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، و زرارة ، عنهما جميعا (عليهما السلام)  
 قالوا: وضع أمير المؤمنين ( عليه السلام ) على الخيل العتاق الراعية في كل  
 فرس في كل عام دينارين ، وجعل على البراذين دينارا. (وسائل الشيعة،  
 كتاب الزكاة ، الباب 16 من أبواب ما تجب فيه الزكاة)

وفقًا للحديث أعلاه ، فرض الإمام علي (ع) ، بالإضافة إلى زكاة الأنعام  
 الثلاثة (أي البقر و الغنم و الإبل) ، الزكاة في أصناف من الخيول أيضا. و  
 الحال أن هذا النوع من الزكاة لم يكن واجبا في الاسلام قبل تلك الفترة من  
 الزمن. و هذا هو تطوير واضح و تجديد في أحكام الشريعة من قبل حاكم  
 اسلامي عادل و امام معصوم.

و بعض الرواة والفقهاء الذين ليسوا على دراية بالطبيعة المتغيرة للأحكام  
 الحكومية ، حملوا هذا الحديث في خصوص زكاة الخيل على الاستحباب.

و لكننا عند التأمل في مفردات الرواية ، والنظر في كلمة "وضع" في نص  
 الحديث ، يتضح لنا أن الإمام علي - بصفته - رئيس الدولة الإسلامية ، جعل  
 دفع زكاة نوع من الخيول أمرا إلزاميا و واجبا شرعيا و قانونيا.



وذلك لأن "الضرائب" ، بما في ذلك الضرائب الإسلامية مثل الزكاة ، تعتبر ملزمة عندما تعلنها الحكومة ، وليس من المنطقي أن يكون دفع الضريبة الحكومية أمرا استحبائيا. لأن الزكاة هي حق الفقراء و المساكين في أموال الأغنياء و يجب على الحكومة أخذ حق المحتاجين من الأغنياء و إيصاله الى الفقراء و المساكين.

و هذا ما قد صرح به ربنا الكريم في القرآن العظيم بقوله:

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ. (سورة التوبة ، الآية 60).

**مثال آخر:**

مثال آخر على تجدد الأحكام الحكومية في الاسلام هو تغيير أحكام صلاة الجمعة.

على الرغم من أن صلاة الجمعة لها أيضًا بُعد تعبدية ، إلا أن جانبها السائد هو البعد السياسي ، والذي يمكن أن يستخدمه حكام الدول الإسلامية ، كمؤتمر أسبوعي كبير وتجمع سياسي ، لإثبات الشرعية الشعبية لحكمهم. و الشاهد على ذلك هو لزوم بيان القضايا الحالية للامة الاسلامية في خطب صلاة الجمعة التي تتضمن قضايا اجتماعية و سياسية.

لا شك أن صلاة الجمعة كانت واجبة كفريضة دينية في عهد نبي الإسلام الكريم (ص) و في زمن ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام). و من أجل هذا ، كان النبي الأعظم يقول:

"إن الله كتب عليكم الجمعة فريضة واجبة إلى يوم القيامة".

و يقول:

"الجمعة واجبة على كل مسلم في جماعة".

و ينص الامام علي عليه السلام على هذا الأمر و يقول:

"والجمعة واجبة على كل مؤمن".

كما تؤكد هذه الحقيقة التعابير المؤكدة لآيات القرآن في سورة الجمعة.

من الواضح أن وجوب صلاة الجمعة في عهد الحكومات الصالحة مثل عهد نبي الإسلام (ص) وحكم أمير المؤمنين (عليه السلام) ، كان سببا لجمع حشود غفيرة من الناس و بالتالي كان يعزز شرعية حكومة الحق ، فكان أمرا مطلوباً و مرغوباً عند الله عز و جل.

ولكن الأمر قد تغير طول الزمان ، حيث تولى الحكام الظالمون و السلاطين الطغاة مثل معاوية و يزيد و أمثالهما من الجائرين ، كخليفة للمسلمين ، و بدءوا بتنصيب و عاظ السلاطين كأئمة الجمعة في البلدان الاسلامية و فرضوا عليهم أن يمدحوا الأمراء الظالمين و الحكام الفاسدين ، في خطب الجمعة ، و كانوا يستخدمون حضور الناس في المصليات و المساجد كشاهد على شعبيتهم و شرعية حكمهم الجائر.

و عندئذ ، هل لا يزال حكم وجوب الحضور في صلاة الجمعة ، التي أصبحت أداة لاستمرار حكم الطغاة و تبليغ خطتهم الفاسدة من قبل دعاة الظلم ، أمرا الزامياً و واجبا تعيينياً على أبناء الأمة الاسلامية؟

من الواضح أن الأئمة المعصومين عليهم السلام لم يستطيعوا تحمل مثل هذا الموقف ، و بالتالي سعوا لتغيير هذا الأمر الحكومي في الفقه الإسلامي.

وقد تجلى هذا التغيير الجوهرى فى حكم وجوب أو عدم وجوب صلاة الجمعة فى روايات أئمة الإسلام الحقيقين بتعايير مختلفة.

و فى هذه الأحاديث ، تم التأكيد على مبدأ صلاة الجمعة و أهميتها من جهة ، و لكن من ناحية أخرى ، تم التساؤل عن وجوبها فى غياب الامام الطاهر و الحاكم الصالح.

وبحسب مجموعة روايات الأئمة المعصومين (ع) ، فإن العديد من الفقهاء الشيعة قد طرحوا وجهات نظر مختلفة فى استنباط حكم صلاة الجمعة فى غير عصر الأئمة الصالحين. فاعتبر بعض فقهاء الشيعة صلاة الجمعة غير واجبة فى غياب القادة الحقيقين ولم يعتبروا صلاة الجمعة مجزية عن صلاة الظهر. ومنهم من اعتبر صلاة الجمعة فى عصر غيبة الإمام المعصوم (عليهم السلام) ليس فقط غير واجبة بل غير جائزة ، والبعض الآخر لا يعتبر صلاة الجمعة واجباً تعيينياً فى هذا الزمان ، بل يعتبرها فرضاً تخييرياً. و هذا يعنى أن المكلف يستطيع أن لا يحضر صلاة الجمعة ويؤدى صلاة الظهر بدلاً عنها، ولكن إذا حضر صلاة الجمعة ، فتكون صلاة الجمعة بدلاً من صلاة الظهر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا استنتج كثير من الفقهاء الشيعة من روايات القادة المعصومين (ع) أن صلاة الجمعة غير واجبة في زمن غياب الإمام المعصوم ، أو لا يعتبرونها واجبة في زماننا هذا؟

والجواب المقنع على هذا السؤال هو أنه : يمكن للأئمة الصالحين العارفين بمعالم الفقه الاسلامي ، أن يقوموا بتطوير و تجديد حكم إسلامي له جانب حكومي ، بسبب مقتضيات الزمان والمكان و متطلبات العصر الحالي ، و لكن في سياق المبادئ العامة للإسلام ومصالح الأمة الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدلائل و الأسباب لحدوث هذا التغيير في الأحكام الادارية و الحكومية وردت في باب " دور الزمان والمكان في استنباط أحكام الشريعة" من هذا الكتاب.

\*\*\*\*\*



## الإسلام العصري والتنمية الشاملة

كلمة "التنمية" في اللغة وما يعادلها في الانجليزية (Development) تعني التطوير و التوسيع .

لكنها في مصطلح العلوم المعاصرة تعني تطور المجتمعات البشرية وتقدمها ، الأمر الذي يتطلب التحديث والتغلب على التخلف والقيود المفروضة على المجتمع المنغلق في الماضي.

هناك تعريفات أخرى لمصطلح "التنمية" ، نذكر نبذة منها كما يلي:

1. التنمية هي: تحسين وتوسيع جميع الظروف والأبعاد المادية والروحية للحياة الاجتماعية في المجتمع ، التي تنشأ من العلاقة بين الدولة والأمة ، و توفر الظروف الملائمة للأمن والحرية والمشاركة السياسية والنمو الاقتصادي والرفاهية العامة.

2- من وجهة نظر بعض العلماء و الاقتصاديين الآخرين مثل مايكل تودارو (Michel Todaro)، التنمية عملية متعددة الأبعاد تتطلب تغييرات أساسية

في البنية الاجتماعية ، والمواقف الشعبية للأفراد والمؤسسات الوطنية ، و تسريع النمو الاقتصادي ، والحد من التمييز ، و القضاء على الفقر المطلق.

يتضح مما قيل أن التنمية بمصطلحها تعني تغيير الوضع الراهن للمجتمع من أجل تطوير وتحديث مؤسساته الأساسية وفي إطار قيم المجتمع.

اعتبر بعض العلماء أن التنمية هي أيديولوجية تنطوي على التحول العضوي وتشرف على قيم المجتمع.

و على هذا ، فإن التنمية تتعارض مع الركود والحفاظ على الوضع الراهن ، وتحقق في نفس الوقت ، من خلال مراعاة القيم الدينية والوطنية والثقافية. وبناءً على ذلك ، فقد اعتبر العديد من الباحثين التنمية عملية تضمن التحسين المستمر في جميع جوانب الحياة البشرية ، المادية منها والروحية.

من وجهة النظر الإسلامية ، فإن مسؤولية تنمية المجتمع واستمرار إصلاح الشؤون ملقاة على عاتق عامة الناس.

ويقول القرآن الكريم في هذا الصدد:



"إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ". (سورة الرعد، الآية 11)

## أبعاد التنمية

في ضوء التجربة الإنسانية يتضح أن شمولية التنمية بأبعادها الأربعة (السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) ، تسببت في التحول الأساسي والنمو المستمر للشعوب ، وفي ظل تحقيقها ، تتحقق عملية التنمية الوطنية العامة.

## التنمية السياسية

التطور السياسي من أهم أركان التنمية ، التي تدعم سائر الأبعاد ، و بدونها لا ضمان لبقاء الأركان الثلاثة الأخرى.

## تعريف السياسة

كلمة "السياسة" في اللغة تعني إدارة الأمور ، وإصلاح شؤون الناس ، والحكومة.

لكنها في مصطلح العلوم السياسية هي معرفة إدارة شؤون المجتمع و تدبير الامور من أجل تحسين حياة الناس.

يقول أبو نصر الفارابي: السياسة هي هداية الخلق الى الخالق في المدينة الفاضلة من قبل القائد.

و نسب لأبي حامد الغزالي قوله:

السياسة هي: إصلاح الناس وإعطائهم الطريق الصحيح الذي هو المنقذ في الدنيا والآخرة.

فسر بعض العلماء السياسة على أنها عملية يتخذ بها المواطنون في البلاد قرارات جماعية.

## تعريف التنمية السياسية

أحد التعريفات الشائعة للتنمية السياسية هو كما يلي:

التنمية السياسية عملية تتطلب تحقيق المشاركة العامة والديمقراطية و استقرار النظام والحداثة والإصلاح الإداري وتعبئة القوى والامكانيات.

تعريف آخر لهذه الظاهرة هو كما يلي:

تعني التنمية السياسية القدرة الكامنة في النظام على تلبية احتياجات الشعب ، والتي تقوم على أساس الشرعية والمشاركة العامة للشعب في الشؤون السياسية.

التعريف الثالث هو كما يلي:

تعمل التنمية السياسية على زيادة قدرة النظام على تلبية احتياجات الناس ورغباتهم ، والتنوع الهيكلي على أساس علمي ، و توفير المشاركة السياسية للشعب.

## التنمية الاقتصادية

كلمة "الاقتصاد" في اللغة تعني الاعتدال ، لكن للاقتصاد من وجهة نظر العلوم الإنسانية تعريفات مختلفة ، سننقل إليكم بعضها:

### تعريف علم الاقتصاد

التعريف 1: علم الاقتصاد هو عبارة عن العلم الذي يتعامل مع

التخصيص الأمثل للسلع والمنتجات.

التعريف الثاني: علم الاقتصاد هو علم تخصيص موارد محدودة لتلبية احتياجات ورغبات غير محدودة.

التعريف الثالث: الاقتصاد هو تدبير المنزل (إدارة شؤون الحياة). هذا التعريف يُنسب إلى أرسطو.

التعريف الرابع: علم الاقتصاد هو علم دراسة طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، وينسب هذا التعريف إلى عالم الاقتصاد الشهير آدم سميث.

التعريف الخامس: الاقتصاد هو دراسة طبيعة الثروة من خلال قوانين الإنتاج والتوزيع. يُنسب هذا التعريف إلى ستيوارت ميل.

التعريف السادس: الاقتصاد هو دراسة البشر في حياتهم العملية والمهنية. يُنسب هذا التعريف إلى ألفريد مارشال.

## تعريف التنمية الاقتصادية

ما نعنيه من التنمية الاقتصادية هو:

"عملية النمو الاقتصادي والتحسين الفني والتنظيمي في مجال الإنتاج وتخصيص الموارد المادية والبشرية ، إلى جانب العدالة التوزيعية والحد من الاختلافات الطبقيّة الاقتصادية".

وبناءً عليه ، فإن "التنمية الاقتصادية" هي مفهوم يتجاوز "النمو الاقتصادي" وبالإضافة إلى التركيز على المؤشرات الكمية مثل الناتج الإجمالي والمحلي ، فإنها تدرس التغيرات الهيكلية في جودة الإنتاج وتخصيص الموارد ، وفي نفس الوقت ، مع الاعتماد على العدالة الاجتماعية يضمن استمرار النمو الاقتصادي و دوام الحياة الاجتماعية العادلة.

### أهمية التنمية الاقتصادية

بدراسة "فلسفة تاريخ الحضارات" يتضح أن التنمية الاقتصادية هي أحد المبادئ الأساسية لكرامة المجتمع واستقلاله وديناميته ، وبدون تحقيق هذا الانجاز لا يمكن تحقيق التنمية الوطنية العامة.

### رموز التنمية الاقتصادية

في عالم اليوم نرى أن بعض الدول في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية

وشرق آسيا ؛ من خلال اختيار السياسات المحسوبة ، تمكنت من تطبيق التنمية الاقتصادية الى حدّ ما ، واكتساب خبرة قيّمة في النمو الاقتصادي .  
 في تفسير هذا النمو وتحليله ، أتباع مدارس الاقتصاد الكلاسيكية ، والكلاسيكية الجديدة ، والكينزية ، وما شابهها ؛ لقد أعربوا عن وجهات نظرهم المحددة حول تصميم النظام الاقتصادي .

بالطبع ، حققت كل مدرسة من هذه المدارس الاقتصادية تقدّمًا في مجالات الدراسة و التحليل ، وفقًا لما ذكره لويس (الخبير الاقتصادي في التنمية).  
 على سبيل المثال ، ان أتباع المدرسة الكلاسيكية في مجال السوق الحر ، و أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة في مجال خلق العمل و محاربة البطالة ، وأتباع مدرسة شيكاغو في مجال التعليم ، والفيزيوقراطيون في مجال الزراعة ، و أصحاب مدرسة المركانليس في مجال فائض التصدير ؛  
 لقد قدموا وجهات نظر قيمة .

و الدين الاسلامي أيضا ، قد وضع من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد و الدول قواعد عامة تم تفصيلها في الفصول الاقتصادية

للفقه الإسلامي.

هنا ، من أجل الإيجاز ، نذكر المبادئ الأساسية التي لها دور بارز في صياغة وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية:

1. إلزام المؤسسات الاقتصادية بمواصلة التعليم على جميع المستويات الإدارية و الاقتصادية و الفنية ، بناءً على أحدث الإنجازات العلمية في العالم.

2. الاهتمام بوضع سياسة استيراد العلم بدلاً من استيراد البضائع.

3. زيادة التمويل في مجال البحث والتكنولوجيا.

4. القضاء على التمييز الاقتصادي بين المجموعات العرقية في البلاد والسعي من أجل التوزيع العادل للثروة بين المجموعات المذكورة وفئات المجتمع وفق العدالة الاجتماعية.

تقاسم الثروة لا يعني الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء فقط. بل يعني تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع فوائده على الفقراء.

5. تقليص كمية الأنشطة الاقتصادية للحكومة وزيادة جودة توجيهها ودعمها في مجال التغيير التقني من قبل معاهد البحث وخلق التوازن في مجالات الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بالبنية التحتية والهيكل الصناعية الأساسية وتوفير المعلومات التي يطلبها السوق.

6. توجيه العمليات الاقتصادية من قبل الحكومة ، من أجل تقليل الفروق التوزيعية بين الناس ، إلى الحد الذي يكون مقبولاً اقتصادياً واجتماعياً.

7. إقامة علاقات متبادلة بين الإدارات التعليمية والإدارة التنفيذية الاقتصادية للدولة من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وتقدير العرض والطلب من خلال تدريب الكوادر البشرية المتخصصة.

8. الاهتمام بالدور الأساسي للعامل البشري والتوزيع السليم لرأس المال بين القطاعين الصناعي والزراعي.

9. التخطيط لنمو الإنتاج الوطني بالنسبة للاستهلاك القومي.

10. الاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية (HDI) بما في ذلك متوسط العمر المتوقع ، و الأمل بالحياة ، و مستوى المعرفة ، و الدخل الأساسي. كمقياس



للتنمية الاقتصادية المستدامة ؛ بالإضافة إلى الاهتمام بالنتائج المحلي الإجمالي (GNP) كمقياس للنمو الاقتصادي.

11. التخطيط لمنع خروج رؤوس الأموال المحلية من البلاد وتوسيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الضمانات اللازمة و تحقيق الاستقرار السياسي.

12. الالتزام بتوسيع الجمعيات التعاونية من أجل خلق هياكل اقتصادية وسياسية واجتماعية عادلة.

13. تقييد الواردات لتشجيع الصناعات المحلية و المنتجات الوطنية ، مع ضمان تحسين مستوى الجودة.

14- تحسين أساليب الإنتاج في مجالات الصناعة والزراعة وتربية الماشية و المسمكة و مصايد الأسماك ، و غيرها.

15. رفع مستوى الميزان التجاري وإزالة حواجز التصدير.

16. إعطاء الأولوية للاستثمار الصناعي على قضايا ما قبل وما بعد الترابط ، مثل صناعة البتروكيماويات و صناعة الحديد و ما شابه ذلك.

17. وضع مقدار الربح لأصحاب رؤس الأموال عند مستوى يتوافق مع نصيب الأجور في إجمالي الناتج الصافي ويتناسب مع إنتاج كمية البضائع التي يمكن شراؤها بالأجور.

18. تعديل النظام الضريبي بناءً على الحساب الدقيق ، بحيث يظل الحافز للعمل قوياً.

19. التخطيط لوفر الاستهلاك والانضباط المالي ومنع الهدر ، خاصة في مجال الإنفاق على النقد الأجنبي.

20. رفع مستوى العمالة من خلال تنفيذ خطط أساسية مثل القضاء على العجز التجاري وزيادة استخدام العمالة في مجال تصدير السلع والمواد الأولية. على سبيل المثال ، تعزيز وتطوير البتروكيماويات ، مما سيخلق المزيد من فرص العمل مع زيادة عائدات مبيعات النفط.

21. الاهتمام الخاص بإنتاج المستلزمات الأساسية للمجتمع كالإسكان والمرافق التعليمية والصحية وتطوير شبكات المياه والكهرباء وإمدادات الوقود وما شابه ذلك.

22. استخدام هيكل الإنتاج من أجل زيادة العمالة وزيادة الأجر الحقيقي للقوى العاملة .

23. الاستثمار في انتاج الطاقة البديلة للنفط والغاز وخاصة الطاقة النظيفة.

24. محاربة الفساد والتهريب والريعية والسوق السوداء.

25- التوازن في خفض وزيادة حجم مدفوعات تحويل الرعاية الاجتماعية ، للسيطرة على التضخم والحفاظ على الإنتاجية الصناعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، الحد من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء بشكل غير معقول.

26 - إقامة صلة مناسبة بين حسابات الإنتاج والإيرادات (من حيث الطلب) ونطاق الاعطائات - المكتسبات (من حيث العرض) و جريان الحسابات المالية، من أجل وضع نموذج تحليل شامل ، لتقييم الظواهر مثل التحكم في عدد السكان و تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وارتفاع الإنتاج الزراعي ، وارتفاع أسعار الطاقة.

27- السعي لتحقيق توازن النمو الاقتصادي.

28. تعزيز القطاع الخاص وتمهيد الطريق لمشاركة عامة أكبر لأبناء الشعب

في الشؤون الاقتصادية.

29. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار.

30. التوسع في نظام الاتصالات في المناطق المحلية والإقليمية والدولية.

31- رفع قيمة العملة الوطنية.

32. تعديل اللوائح الخاصة بالشيكات والاعتمادات المصرفية.

33- تقديم دعم واسع النطاق للقطاع الزراعي بطريقة يمكن أن تزيد من

إنتاج البلد من الأغذية بما يتماشى مع النمو السكاني وتمنع هجرة القرويين

إلى المدن.

34- الارتقاء بمستوى مرافق النقل البري والبحري والجوي لتطوير الطرق

وشبكة السكك الحديدية والموانئ والخطوط الجوية.

35. دعم خاص وتقدير للمبدعين والمفكرين في البلاد في مجالات الصناعة والبحث والتكنولوجيا ، لمنع هجرة الأخصائيين و عمالقة الفكر الى الخارج.

36. القضاء على الاحتكارات ومحاولة توسيع المشاركة العامة في الشؤون الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما قيل ، فإن الضابط الإسلامي في توزيع الثروة هو كما يلي:

1. حماية العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل.

2. تقسيم الملكية إلى ثلاثة أقسام: وطنية وخاصة وعامة.

3. فرض الضرائب بإنصاف.

4. توفير مستلزمات العيش للفئات الضعيفة.

5. الحصول على الحقوق الشرعية كالزكاة والخمس لسد حاجة الفقراء.

6. منع الدخل غير المشروع عن طريق القمار والربا و الاحتكار والاختلاس و

الاعتصاب و الابتزاز في المعاملات ونحو ذلك.

7. الاهتمام البالغ بالإنتاج في مجال زيادة الإيرادات ومنع المعاملات الاحتيالية.

8. تشجيع الناس على العمل والسعي من أجل المعيشة و تحصيل نفقات الاسرة. على سبيل المثال ، ورد في الحديث الشريف أن "الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله".

وقد تم ذكر المبادئ والأساليب الأخرى التي أكدها دين الإسلام ، في كتب الاقتصاد الاسلامي و المصادر الفقهية المفصلة.

## التنمية الاجتماعية

إن التنمية الاجتماعية تؤدي إلى العدالة في المجتمع ، و تضمن الصحة والسلام والأمن الجسماني والروحي للناس ، ويمهد الطريق للتطور المستمر والتقدم في كافة مجالات الحياة .

## تعريف التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي: "عملية نمو المجتمع و تقدمه من أجل رعاية المحتاجين ، وزيادة الضمان الاجتماعي ، والتعويض ، والوقاية من الإصابات، وحماية الناس من الحوادث ، وضمان حصول الجميع على مواهب الحياة الأساسية".

في ظل التنمية الاجتماعية ، يتم توفير الصحة الجسدية و الروحية للناس، وزيادة الاحساس بالفرح و السعادة ، و الأمل في الحياة المستقبلية ، على مستوى المجتمع و الشعب.

## مبادئ التنمية الاجتماعية

لتحقيق التنمية الاجتماعية ، يجب تنفيذ المبادئ التالية:

1. تعميم المرافق التعليمية والتربوية والصحية والطبية.

2. التخطيط الازم من أجل تطور الجمهور العام.

3. الاهتمام بمحو الأمية بشكل شامل.

4. زيادة الضمان الاجتماعي بجميع أبعاده.
5. المحافظة على نضارة وحيوية المجتمع وتقليل القلق والاكتئاب.
6. تقوية روح الأخوة والمساواة والتسامح والتعاون والصبر والأمانة والحرية واحترام حقوق الآخرين.
7. تأمين احتياجات الرفاهية الأساسية للجميع.
8. التخطيط لمنع الأضرار الاجتماعية مثل الجرائم والإدمان والحوادث والتلوث البيئي والفقر (خاصة أطفال الشوارع) والانتحار والبغاء والأمراض العقلية والوفاة المبكرة.
9. ترسيخ مبدأ العمل والجهد في المجتمع.
- 10- التوازن بين نسبة نصيب الفرد من الصحة ، و الاحتياجات الحقيقية للناس.
11. تطوير وتنفيذ نظام شامل لضمان الرفاه والتأمين الاجتماعي.
12. تطوير نظام الإعانات.



13. مطابقة معدل النمو السكاني مع إمكانيات ومرافق الدولة.

14. إرساء أسس المجتمع على الانتظام والانضباط الاجتماعي.

نظرا لأهمية الضمان الاجتماعي في مجال التنمية الاجتماعية ، يتم تقديم

المزيد من الإيضاحات في هذا الصدد:

## الضمان الاجتماعي

يجب أن يشتمل نظام الضمان الاجتماعي على المبادئ التالية:

1- التأمينات الاجتماعية مثل:

- تأمين صحي.

- تأمين ضد الحوادث.

- التأمين ضد البطالة.

- تأمين التقاعد.

- تأمين رعاية كبار السن و المرضى في دور المسنين.

## 2- التعويضات عن الأضرار الاجتماعية مثل:

- دعم ضحايا الحرب وعائلاتهم.

- تعويض ضحايا الجرائم.

- إعادة كرامة الأشخاص.

## 3- المساعدات الاجتماعية مثل:

- المساعدة التعليمية والتدريبية.

- المساعدة في تربية الأبناء من خلال والديهم.

- مساعدة المحتاجين في السكن.

- مساعدة المعوقين.

## 4- الدعم الاجتماعي مثل:

- المساعدة المالية للأسر ذات الدخل المحدود أو عديمي الدخل.

## التنمية الثقافية

يتم تعريف الثقافة على النحو التالي:

"الثقافة" نظام شامل يتضمن أنظمة كبيرة أخرى مثل الدين واللغة والقانون و الأدب و الفنون الجميلة والعادات و التقاليد.

### تعريف التنمية الثقافية

التنمية الثقافية هي:

"عملية تحسين التسهيلات المادية والروحية وظروف المجتمع للناس ، من أجل التعرف على هويتهم ، ورفع مستوى معارفهم ، وازدهار مواهبهم ، وتنمية الأخلاق والقيم الإلهية ، وتحسين العلاقات الإنسانية ، ونشر ثقافة احترام القانون ، واحترام الآخرين ، والسماحة ، و المداراة ، والاعتماد على الذات ، و الانتظام و الانضباط في الأمور".

أعظم ثروة لأي بلد هي موارده البشرية. إذا ازدهر هذا الكنز اللامتناهي ، فسيكون سببا أساسيا لازدياد رأس المال ، و يتم استخدام الموارد الطبيعية

بشكل مستدام ومناسب ، و ينتظم أمر المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويؤدي إلى التنمية الوطنية الشاملة.

بهذا البيان تتضح أهمية التنمية الثقافية التي تتمثل مهمتها في تنمية الموارد البشرية.

### مؤشرات التطور الثقافي

هناك معايير خاصة من أجل قياس التطور الثقافي للمجتمع ، ومن أهمها ما يلي:

- 1- مستوى الإبداع الثقافي في المجتمع.
- 2- مدى التوسع الكمي والنوعي في التعليم.
- 3- حجم الاستثمار في مجال التعليم العالي.
- 4- مقدار مساحة البحث الثقافي.
- 5- درجة القدرة على تنمية المواهب.
- 6- درجة الشرعية في المجتمع.

- 7- درجة التزام أهل المجتمع بالانتظام و الانضباط.
- 8- درجة تمسك الأفراد بالقيم الوطنية والثقافية والأخلاقية والروحية.
- 9- مستوى إيمان الناس و التزامهم بجودة العمل وضرورة الحركة والجهد.
10. مدى اهتمام الناس بالتراث العلمي والثقافي واهتمامهم بالعلوم والعلماء.
11. مستوى اهتمام الناس بالقراءة.
12. حجم الإنتاج الثقافي في البلاد.

## أبعاد التنمية الثقافية

أهم أبعاد التنمية الثقافية هي:

1. إصلاح الثقافة العامة على أساس قيم وطنية ودينية وثقافية حقيقية.
2. ترسيخ الرؤية الثقافية للجيل الجديد على أساس القيم.
3. إعادة بناء جهاز التعليم وفق مقتضيات العصر ورسالة التعليم.

4. تشجيع التعليم العالي لإنتاج العلم والابتكار.
5. توسيع مساحة البحث وخلق الإبداع الثقافي.
6. التخطيط لازدهار المواهب اللامعة وتنميتها في ضوء التشجيع المادي والروحي.
7. نشر ثقافة النظم و مراعاة القانون و تحسين العمل.
8. تقدير طبقة الأساتذة والمعلمين والمربين وتوفير الأرضية اللازمة لهم لاستخدام أفضل الأساليب التربوية و التعليمية.
9. تشجيع الناس على دراسة الكتب وقراءتها.
- 10- تبين أهمية التعامل اللائق مع الآخرين على أساس الاحترام المتبادل والمداراة والإيثار والسماحة ، بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم.
11. تنمية الفنون المفيدة في مجالات السينما والمسرح والرسم والفنون الأخرى.

12. الحفاظ على الهوية الثقافية و القيم الراقية للمجتمع ، مع الحفاظ على التطور الثقافي والاستخدام الصحيح لمنجزات الحضارات والثقافات الأخرى ، من خلال إضافة كمال الآخرين إلى كمالهم.

و الجدير بالذكر في هذا المجال هو أننا لايجوز أن نقع في فخ قلة الثقة بالذات، في مواجهة الثقافة الأجنبية والحضارة الغربية ، بل نختار فقط ما هو من القيم الثمينة من ثقافة وحضارة الآخرين ، و لا غير.

## مراحل التنمية

أخيرًا ، نلقي نظرة على مراحل التنمية التي يجب اتخاذها للوصول إلى ذروة الكمال في المجتمع.

يتم تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص عبر عدة مراحل. لا يمكن حذف أي من هذه الخطوات. و لكن بالتخطيط المناسب والجهد المكثف سيكون من الممكن تسريع الوصول الى الهدف ، وتقليل الفاصل الزمني لكل خطوة من هذه الخطوات.

مراحل التطوير من وجهة نظر الخبراء هي كما يلي:

1. تحديث هياكل النظام القديم من خلال تخطيط ومراعاة المبادئ والأسس الصحيحة.

2. إقامة دولة تحويلية ذات هيكل سياسي وتنفيذي مناسب.

3. استثمار مكثف في مجال تحديث النسيج الإنتاجي وتعديل الهياكل.

4. خلق التوازن بين الاستثمار و التناسب في أمر الإنتاج.

5. في المرحلة الخامسة ، يصل النضج الفني والنمو المتوازن إلى المرحلة

النهائية من عملية التنمية ويتم توفير الهدف النهائي في هذا المجال.

\*\*\*\*\*





## الاسلام العصري وزعامة النساء

من القضايا المثيرة للجدل في المجتمعات الإسلامية هي قضية ولاية المرأة و زعامتها في المجتمع الإسلامي. فقد اعتبر بعض المباحثين المسلمين ولاية المرأة من المحظورات والمحرمات ، بينما آمن آخرون بحق المرأة في تصدي بعض مراتب الرئاسة كمديرية المؤسسات العلمية و الطبية و النيابة في مجلس الشورى و حتى منصب الوزارة ، و لكن لم يتقبل الزعامة العامة و الولاية العظى للمرأة ، و البعض الآخر ليس لديهم اعتراضات في هذا المستوى أيضا.

ما نقصد به من الولاية العظى هي القيادة العامة للمجتمع ، مثل منصب "قائد البلاد" ومنصب "المرجعية الدينية للأمة".

على سبيل المثال ، في بعض الدول العربية ، لا تزال المرأة ليس لها حتى حق التصويت في الانتخابات ، ناهيك عن الحق في أن تُنتخب و تصل الى مناصب مهمة.

و في بعض البلدان الإسلامية الأخرى ، يُسمح للمرأة بالارتقاء إلى مستويات متوسطة من الإدارة السياسية والعلمية والاجتماعية ، لكنها تواجه مازقاً في الوصول الى الولاية العظمى.

اليوم ، وخاصة في البلدان الإسلامية المتقدمة أو النامية ، تتم مناقشة مسألة ولاية المرأة بجدية ، وتتطلب المزيد من الاهتمام من المفكرين الإسلاميين لهذه الظاهرة المثيرة للجدل.

نحاول في هذا المقال أن ندرس أبعاد حقوق المرأة في هذا الصدد ، ووفقاً لمصادر دينية صحيحة ، و نعرض وجهات نظرنا حول الولاية العظمى للمرأة، مستشهدين بمبادئ إنسانية وإسلامية.

### المساواة بين الرجل والمرأة في الإنسانية

من خلال مجموعة آيات القرآن والأحاديث الإسلامية ، يتضح أنه من وجهة نظر الإسلام ، فإن مكانة الرجل والمرأة "كإنسان" متساوية أمام الله. ولتوضيح هذه المسألة نشير إلى الآية الأولى من سورة النساء على النحو

التالي:

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ...".

كما ترى في الآية المشار اليها ، فإن المنشأ الأساس للرجل والمرأة ، على حد سواء ، هو حقيقة تُعرف بـ "النفس الواحدة" وهي روح مقدسة انسانية.

لذلك فإن أرواح الرجال والنساء لها نفس المكانة أمام الله.

وعليه ، فإن الفروق الجسدية بين الرجل والمرأة هي فقط لأن كل من الرجل والمرأة يكمل الآخر ولكل منهما كماله الخاص ؛ لكنهما في نفس الوقت متساويان في الإنسانية والكمال البشري . وبالتالي ، فإن الاختلافات الجسدية ليست سبباً لتفوق إحدى الطائفتين على الأخرى.

## الرد على احتجاج

بعض الباحثين ، احتجاجاً على نظرية المساواة بين الرجل والمرأة ، يثيرون

السؤال التالي:

ان كانت المرأة و الرجل متساويان ، فلماذا يسمي القرآن الرجال بـ "القوامين

على النساء"؟ ألا يعني هذا أن الرجال أفضل من النساء؟

للإجابة على هذا الشك نأتي بنص الآية المشار اليها كالتالي:

"الرجال قوَّامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض و بما

أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله".

(سورة النساء الآية 33).

علينا أولاً أن نشرح معنى كلمة "قوام" في هذه الآية.

هذه الكلمة كما في قواميس اللغة العربية ، تعني "المتكفل بالأمر". فالقوَّام

هو الشخص المسؤول عن شيء ما ، و الذي يكون قوام أمر معين على

عهدته.

بما أن مهمة توفير النفقات والدعم المالي للأسرة وفقاً للإسلام هي مسؤولية

الرجل ، فإن الله تعالى في هذه الآية الكريمة من القرآن الكريم ، قد اعتبر

الرجل كداعم للمرأة في البيت و كمسؤول عن إعالة أفراد الأسرة.

وعليه ، فإن هذه الآية ليست بصدد إثبات فضل الرجل على المرأة ، بل بيان مسؤولية الرجل وواجبه تجاه أسرته.

## المرأة والولاية العظمى

تمت مناقشة حق المرأة في هذا المجال على ثلاثة مستويات كالتالي.

1. المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية وما شابهها ، مثل إدارة المدرسة ، والجامعة ، وبعض دوائر الدولة ، وما شابه ذلك.
2. المسؤوليات الوسطى مثل منصب الوزارة والتمثيل البرلماني وما في حكمها.

3. منصب الولاية العظمى ورئاسة البلاد وقيادة الأمة و الزعامة الدينية الكبرى كالمرجعية و مقام الافتاء ، و ما شابه ذلك.

الجزء الأول من الإدارة والمسؤولية للمرأة مقبول بشكل عام من قبل المسلمين وعلماء الأمة في كثير من البلدان الاسلامية ولا يحتاج إلى مناقشة.

الجزء الثاني (المسؤوليات الوسطى على مستوى الوزير و النائب في البرلمان و ما شابه ذلك) للنساء مقبول أيضاً في بعض البلدان الإسلامية. ورغم أن بعض الفقهاء لم يوافقوا على هذا النوع من المناصب للمرأة إلا أن بعضهم الآخر أعلن الإذن به. ومع ذلك ، لا توجد معارضة واسعة النطاق لهذه الفئة من المناصب بالنسبة للنساء.

لكن الأمر الذي نوقش بجدية بين الفقهاء هو الرئاسة العليا للبلاد ، و قيادة الأمة ، و الزعامة الدينية العامة ، و الولاية العظمى.

ومن هنا نركز على هذه القضية الخلافية ونحاول بيان أدلة الطرفين وأخيراً نستنتج ما هو صحيح عندنا.

## أدلة المعارضين لولاية المرأة

إن الذين عارضوا الولاية العظمى للنساء ، تمسكوا بدلائل من الكتاب و السنة ، و نحن نذكر هنا الأهم منها و المناقشة فيها كالتالي:

### الدليل الأول

ومن حجج هذه المجموعة هي الآية 33 من سورة النساء:

"الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض و بما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله".

قد ذكرنا توضيحات لهذه الآية مسبقا ، و لكن بعض الفقهاء والمفسرين اعتبروا أن كلمة "القوام" في هذه الآية تعني الولي أو الحاكم ، الذي بموجبه يكون حق الحكم للرجال دون النساء.

من باب المثال ، يعتبر العلامة الطباطبائي ، في تفسير الميزان ، أن تزايد قوة العقل لدى الرجال مقارنة بالنساء ، هو السبب لولاية الرجال فقط دون النساء ، و يتمسك بهذه الآية المشار اليها.

### الاعتراض على هذا الدليل

قد شرحنا مسبقا ، أن كلمة "القوام" في معاجم اللغة العربية ، تعني "المتكفل بالأمر". و بما أن مهمة توفير النفقات والدعم المالي للأسرة وفقاً للإسلام هي مسؤولية الرجل ، فإن الله تعالى في هذه الآية الكريمة من القرآن الكريم ، قد أشار الى هذه المسؤولية للرجل تجاه المرأة في الأسرة.



وعليه ، فإن هذه الآية ليست بصدد إثبات الحكومة و الولاية للرجل ، بل هي بصدد تبين مسؤولية الرجل وواجبه تجاه المرأة.

و من أجل هذا ، يقول علماء اللغة العربية في بيان معنى "الرجال قوامون على النساء" : القوَامُ : المتَوَلَّى للأمور : يقومون بالنفقة عليهنَّ والذَّبَّ عنهنَّ.

## الدليل الثاني

و الآية الأخرى التي تمسك بها بعض الفقهاء هي الآية 33 من سورة الأحزاب التي تخاطب زوجات النبي (ص) على النحو التالي:

"وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى."

وقد اعتبر بعض الفقهاء ، مثل آية الله مكارم الشيرازي ، في كتاب "تفسير نمونه" ، أن كلمة "التبرج" تعني الظهور بين الناس ، وهو ممنوع في هذه الآية.

وعليه فقد منعوا النساء من تولي المناصب السياسية والحكومية التي تتطلب ظهورهن في الأماكن العامة.

## الاعتراض على هذا الدليل

هناك عدة اعتراضات على هذه الحجة:

الاشكال الأول هو أن التبرج بالتأكيد ليس بمعنى الظهور في المجتمع. و الا ، كان يجب حظر وجود النساء وظهورهن في الشوارع والتجمعات العامة. بل إنه يشير إلى نوع معين من الظهور و هو ما جاء في الآية السابقة ، وهو الظهور من نوع الظهور في الجاهلية ، الذي كان بغطاء غير لائق ومظهر غير شرعي. و من أجل هذا ، نرى أن الآية تنهى زوجات النبي عن تبرج الجاهلية ، لا مطلق الظهور.

وعليه ، فإن الآية المذكورة لا تحرم المرأة من تصدي منصب القيادة مع مراعاة الحجاب الاسلامي و الغطاء اللائق.

أما الاشكال الثاني في هذه الحجة ، فهو أن من يخاطب بهذه الآية الكريمة هن زوجات النبي (ص). وقد لا يجوز لزوجات النبي أمر معين ، ولكن يجوز لغيرهن من النساء. مثلا ، لم يسمح لزوجات النبي أن يتزوجن بشخص آخر

بعد وفاة الرسول الأعظم (ص) ، و لكن ذلك أمر مسموح بالنسبة لغيرهن من النساء.

و الاشكال الثالث أن طلب عدم التبرج في هذه الآية و الآيات قبلها مصحوب بسلسلة من الطلبات الأخرى من زوجات الرسول ، بعضها واجبة وبعضها مستحب. فمثلاً: طلب اقامة الصلاة وإخراج الزكاة واجب. وأما طلب عدم التكلم بشكل لئى، أو تلاوة القرآن فهو من المستحبات.

لذلك ، حتى لو اعتبرنا أن كلمة التبرج تعني الإدارة السياسية والقيادة ، فليس من الواضح ما إذا كانت تركها واجبا أو مستحبا.

فقد اتضح أن هذه الآية في هذا السياق لا تدل على وجوب ترك المرأة للمنصب السياسي وقيادة المجتمع .

ولتوضيح ذلك ، نذكر الآيات قبل وبعد هذه الآية الكريمة بما يلي:

"يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ

فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا. وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ

تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا

يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا. وَاذْكُرْنَ مَا

يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا".

### الدليل الثالث

أشار بعض الفقهاء إلى رواية في نهج البلاغة تحذر الرجال من التشاور مع

النساء وإعطائهن السلطة. على سبيل المثال ، ورد في الرسالة 31 من نهج

البلاغة الموجهة من الامام علي عليه السلام إلى الإمام حسن المجتبي (ع) ما يلي:

"إِيَّاكَ وَمَشَاوِرَةَ النِّسَاءِ ، فَانِّ رَأْيَهُنَّ إِلَى أَفْنٍ وَعَزْمَهُنَّ إِلَى وَهْنٍ ... وَلَا

تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ مِنْ أَمْرِهَا مَا جَاوَزَ نَفْسَهَا ، فَانِّ الْمَرْأَةَ رِيحَانَةٌ وَلَيْسَتْ

بقهرماناة".

## الاعتراض على هذا الدليل

وتشير الأدلة الأخرى إلى أن طلب عدم التشاور مع النساء في مثل هذه الروايات ، على فرض صحتها و اعتبارها من جهة الصدور ، تختص لحالات محددة و أشخاص معينين من بعض النساء لسبب خاص.

على سبيل المثال ، هناك شواهد في هذه الرواية المشار إليها تدل على أن المقصود من النساء في الحديث المذكور ليس كل النساء ، بل جماعة من النسوة في حرم الامام حسن بن علي ، و ذلك لأننا نقرأ في نفس الحديث كالتالي:

"وإن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل".

لذلك لا يمكن التمسك بهذا الحديث لاثبات النهي عن استشارة النساء بشكل عام.

هل يمكن أن يقال بأن استشارة السيدة فاطمة الزهراء سلام الله عليها أو عقيلة بني هاشم ، السيدة زينب بنت أمير المؤمنين لم تكن جائزا؟

القرآن الكريم ينص على أن بعض النساء الحكيمات قدّمن المشورة لنبي من الأنبياء ، وذلك النبي المعصوم عمل وفقاً لتلك الاستشارة.

على سبيل المثال ، في الآية 26 من سورة القصص ، ورد أن ابنة النبي شعيب نصحت والدها بتوظيف موسى:

"قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ".

نحن نعلم أن النبي شعيب اتبع هذه النصيحة ووظف النبي موسى.

ومثال آخر هو نصيحة زوجة فرعون أنه عندما أخذ خدامها صندوقاً من مياه نهر النيل ورأت بداخله طفلاً اسمه موسى ، وأراد زوجها فرعون أن يقتل هذا الطفل ، فمنعت المرأة الحكيمة زوجها من ارتكاب الجريمة:

"وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ

نَتَّخِذَهُ وَلَدًا". (سورة القصص، الآية 9).

فبحسب هذه الآيات الشريف القرآنية ، لا يمكن أن يقال إن مشورة المرأة لأفائدة فيها فلا ينبغي استشارة النساء.

## الدليل الرابع

و من الآيات التي تمسك بها معارضو ولاية المرأة ، هي الآية 228 من سورة البقرة على النحو التالي:

"وَلِلرِّجَالِ عِلْمُهُنَّ دَرَجَةٌ".

ويرى هؤلاء أن الآية دليل على تفوق الرجل على المرأة ، ولذلك ، لا تستطيع المرأة أن تصل الى منصب الحكم والقيادة.

## الاعتراض على هذا الدليل

الاعتراض الأول على هذه الاستدلال هو أننا إذا نظرنا إلى الآية بأكملها ، نرى أن هناك توازناً في الفضيلة لكل من الرجال والنساء ، و ليست الفضيلة للرجال فقط. يقول القرآن:

"وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عِلْمُهُنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".

(سورة البقرة 228).

و على أساس هذه الآية الكريمة ، مثلما يتفوق الرجال على النساء ، كذلك للمرأة حقوق وامتيازات على الرجل. فلا جدوى من النظر إلى الآية من جانب واحد وتجاهل الآخر.

الاعتراض الثاني هو أن الحصول على درجة من الكمال للرجال في بعض الأبعاد لا يعني أن المرأة التي لديها مستوى عال من المعرفة والحكمة و المديرية و التدبير وغيرها من المؤهلات للقيادة يجب أن تحرم منها.

## الدليل الخامس

و مما تمسك به معارضو ولاية المرأة هو الرواية الواردة في مصادر أهل السنة و هو كالتالي.

"مَا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى قَالَ : لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ". (صحيح البخاري، الحديث 4425).



## الاعتراض على هذا الاستدلال

والاعتراض الأساسي على هذه الحجة إشكالية الوثيقة لراوي الحديث. حتى أن بعض علماء السنة اعتبروا أن هذا الحديث ليس له مستند صحيح. وقد ورد هذا الأمر في العدد 59 من مجلة "التجديد" أن جماعة من العلماء اعتبروا هذا القول باطلاً وغير دقيق ، وهو ما نسب زوراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

## الدليل السادس

يعتقد بعض المعارضين أن التجربة العملية أظهرت أن المرأة لم تنجح في قيادة المجتمع ، وفي بعض الحالات ، تسببت قيادة المرأة في مشاكل.

## الاعتراض على هذا الاستدلال

الاعتراض على هذه الحجة هو أن هناك العديد من الحالات التي فشلت فيها إدارة الرجال أيضاً وتسببت في الكوارث و المأساة. وهل يمكن أن يقال: لهذا السبب لا تشمل الولاية الرجال أيضاً؟

بالإضافة إلى ذلك ، فإنه توجد كثير من الأمثلة لإدارة المرأة في منصب  
 الزعامة العامة والقيادة الحكومية في فترات من الزمن في البلدان الكبيرة  
 مثل الهند وألمانيا و نيوزيلندا و استراليا و باكستان و تايوان و النرويج و  
 غيرها ، و التي هي ما لا يقل عن إدارة العديد من الرجال في بلدان مماثلة.  
 استعرضنا حتى الآن أهم أدلة المعارضين لولاية النساء ، كما ذكرنا  
 الاعتراضات عليها.

و الآن ، سنشرح أدلة الموافقين لقيادة المرأة و الولاية العظمى لها.

## دلائل الموافقين لولاية المرأة

### الدليل الأول

و هو الآية 71 من سورة التوبة التي تقول:

"وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ

سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".

وبحسب هذه الحجة ، لا فرق بين الرجل والمرأة في الولاية على الآخرين ،  
ولكل منهما أن يكون قائدا للمجتمع.

### الاعتراض على هذا الاستدلال

وقد يقول قائل: معنى الولاية في هذه الآية الكريمة: أن نحب بعضنا البعض  
كما ترجمه بعض الفقهاء. فليست الولاية هيمنة بمعنى القيادة و الزعامة .

### الجواب عن هذا الاعتراض

يمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن ملاحظة الآية بأكملها تثبت أن معنى  
الولاية هيمنة يتجاوز الصداقة والحب لبعضنا البعض. لأنه بعد الإدلاء  
بالولاية ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مما يدل على حق الأمر  
والنهي ، وهذا من درجات الولاية و الزعامة.

و ان قيل: ان ولاية الرجل والمرأة في هذه الآية تنحصر في حق الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر ، وهذه الآية الكريمة ليست دليلاً على سائر مراتب

الولاية، فنقول : لا يوجد في الآية المشار اليها دليل قاطع على الحصر ، و أما بيان بعد واحد من الولاية فهو لا يدل على نفي الأبعاد الاخرى.

## الدليل الثاني

و مما يمكن التمسك به لإثبات ولاية المرأة هو الحديث الشريف الذي يثبت أن خمسين من أصل 313 وكيلاً للحكومة العالمية للإمام المهدي (عليه السلام) سيكونون من النساء.

وقد أوضحنا هذا الأمر في كتاب "الإمام المهدي و آخر الزمان" على النحو التالي:

للإمام المهدي (ع) ، مثل أي زعيم عظيم ، ممثلون و وكلاء للنظام و هم يديرون شئون الحكومة و أركان الدولة ، و بالتالي ، يجب أن تكون لديهم قدرات وخصائص لازمة للحكم في مختلف بلدان العالم.

يذكر في الروايات الإسلامية أن ثلاثمائة وثلاثة عشر من الصحابة المخلصين والأقوياء وقادة الحركات التحررية تنضم الحركة العالمية للمهدي الموعود في عصر الظهور.

من الواضح أن مجموعة أتباع هذا الإمام وأعوانه و أنصاره تكون أكبر بكثير من هذا العدد ، وإلا فإن خلق نهضة عظيمة على مستوى العالم سيكون من المستحيل. لذلك ، فإن عدد ثلاثمائة وثلاثة عشر من صحابة الإمام المهدي (ع) المذكور في الروايات ، مرتبط بقيادة الجيوش و إدارة الأقاليم المتعددة تحت اشراف الامام عليه السلام.

حسب حديث في المجلد الأول من كتاب "تفسير العياشي" ، و المجلد الأول من كتاب "قاموس أحاديث الإمام المهدي" و المجلد السابع من كتاب "مجمع الزوائد" ، خمسون من بين ثلاثمائة وثلاثة عشر من هؤلاء زعماء النهضة العالمية للإمام المهدي (ع). تتكون من النساء.

و هذا هو نص الرواية عن الإمام الباقر (ع) كما يلي:

"و يجيء - والله - ثلاث مائة و بضعة عشر رجلا فيهم خمسون امرأة

يجتمعون بمكة على غير ميعاد ... و هي الآية التي قال الله: [اينما تكونوا

يأت بكم الله جميعا ان الله على كل شىء قدير]".

## الاعتراض على هذا الاستدلال

قد سعى بعض الكتاب إلى تبرير هذه الرواية بالقول إن هذا الأمر يدل على اثبات ولاية المرأة في زمن قدوم الإمام المهدي (ع) فقط ، فلا يشمل الحكم المذكور زماننا الحاضر.

## الجواب عن هذا الاعتراض

ردًا على هذا الاعتراض يمكن أن يقال: إذا كان حكم المرأة محرّمًا في الإسلام وفاقداً للوجاهة الشرعية ، فإن الإمام المهدي (ع) لا يقوم بهذا الفعل المحرم في عهده.

و في نهاية المطاف ، كما لاحظتم ، كانت هناك اعتراضات عديدة على حجج معارضي قيادة النساء، و في المقابل ، تتوفر لدينا حجج من القرآن و الأحاديث الاسلامية لإثبات ولاية المرأة وإمكانية زعامتها في المجتمع.

\*\*\*\*\*